الفصل الثانى عشر

الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف (١)

١ — الاتفاقية الثنائية :

لاغنى لبريطانيا عن الواردات كما ولا بدلها من صادرات تدفع ثمناً لها ؛ لذا يجب أن تكون لها تجارة دولية واسعة النطاق . ومعنى هذا أن مصلحتها المرتبطة مع مصالح الدول الأخرى تدعوها للنهوض بالتجارة الدولية إلى أقصى حد ممكن ، حتى يستفيد العالم من توفير جهوده فى ظل تقسيم العمل الدولى ، واخترنا بريطانيا كمثال لحاجاتها الماسة إلى الواردات .

وكيف يتسنى لبريطانيا أن تحقق ذلك ؟ إن مركزها من حيث التجارة الدولية غير موافق حقيقة و بخاصة فى الوقت الحاضر ؛ وهذه مسألة تحتاج إلى تدبير حازم ، وهذا التدبير ميسور ؛ فالدول التى تنتج المواد الغذائية والخامات تبحث عن أسواق لتصريف منتجاتها ، وقد تقدمت فيها وسائل الإنتاج لتمد الأسواق الخارجية بها ، وخاصة انجلترا بما تحتاج إليه ، ولديها رغبة فى ذلك ، بل هى تتوق إلى هذا الأمر . فهل تحاول الدول أن تساوم بريطانيا على أساس إعطائها مواد غذائية وخامات نظير منتجات صناعية ، أو بعبارة أصح تصبح بريطانيا سوقاً رائجة لتصريف منتجات الدول الأخرى ، بشرط أن تضمن لمنتجات بريطانيا سوق مماثلة فى تلك الدول .

إن مثل هذا النظام يطلق عليه عادة « الاتفاق الثنائى » Bilateralism وهو نوع من المقايضة ، وإن توسطته عملات الدول ، والمبالغ التى تدفع قيمة للواردات تجمد ، أى لا يمكن أن تشترى بها سلع من دول أخرى ، ولكنها تخصص لوفاء

---

(١) انظر Full Employment « للسير بفردج » .

قيمة ما ينتظر أن تصدره إلى الدولة التى أرسلت تلك الواردات . و إليك مثلا « للاتفاقات الثنائية » بين دولتين ، عقدتا معاهدة تجارية ، فتصدر الدولة «ا» إلى الدولة «ب» سلعاً يجب على « ب » أن تدفع مقابلها سلعاً بنفس القيمة حتى يتعادل الميزان التجارى بين الدولتين ، أى أنه كان لزاماً على الدولة « ب » أن تقصر مشترياتها من دولة « ا » بمقدار ما تشتريه دولة « ا » منها .

٢ ــ الاتفاقيات المتعددة الأطراف :

أما النظام المتعدد الأطراف ؛ فهو كنظام قاعدة الذهب ومعناه أن تشترى الدولة سلعها من الدولة التى تكون أسعارها رخيصة ، كما أن الدولة يجب أن تبيع سلعها فى الأسواق التى تريدها ، ولكنها لا تحاول أن تجعل مشترياتها من أية دولة مساوية لقيمة مبيعاتها اليها ، كما أن للدولة أن تشترى بقيمة صادراتها بضائع من أية دولة أخرى ، وليس هناك مايمنعها من أن تشترى من دولة معينة كما لايقال لها إن ثمن ما تشتريه من بضائع يجب أن يجمد و يمكن الاحتفاظ به أو إنفاقه ، وفى الحالة الأخيرة يجب أن ينفق على بضائع من دولة معينة بالذات .

« والاتفاقات الثنائية » فى أدق معانيها ترمى إلى أنه إذا صدرت الدولة «ا» بضائع وخدمات إلى الدولة « ب » وجب على الدولة الثانية ، أن تشترى بقيمتها بضائع من الأولى ، فالحساب الدولى لكل من الدولتين يجب أن يتعادل . أما فى حالة الاتفاقات المتعددة الأطراف فليس هناك مايدعو إلى ذلك . فالدولة « ا » قد تبيع للدولة «ب» أكثر مما تشترى منها ، كما أنها قد تشترى من الدولة « حـ » أكثر مما تبيع لها .

مثلا الولايات المتحدة الأمريكية تبيع لانجلترا بضائع بمبلغ ٤٩٩ مليون دولار بينما تشترى منها بضائع بمبلغ ١٧٤ مليون دولار فى السنة ، وتشترى الولايات المتحدة من « الملايو » البريطانية بضائع بمبلغ ١٧٤ مليون من المطاط والقصدير ، بينما لا تبيع اليها بأكثر من ٨ ملايين دولار ؛ وهذا معناه أن لدى

الملايو دولارات من صادراتها لأمريكا أكثر مما تحتاج اليه من أمريكا بمبلغ ١٦٨ مليون دولار ، بينما بريطانيا تحتاج إلى ٣٢٥ مليون دولار . والذى يحدث فى مثل هذه الحالة هو أن الجزء الذى يفيض من الدولارات عن حاجة الملايو تستخدمه فى شراء ماتحتاج اليه من بريطانيا . ولما كانت صادرات الأولى تكاد تتعادل مع وارداتها من بريطانيا، وهذا راجع إلى حاجة تلك المستعمرة إلى السفن البريطانية ، فتدفع أجور الشحن والتأمين والفوائد ، وهكذا تتحول الزيادة فى الدولارات من الملايو إلى بريطانيا . وبهذه الطريقة تتمكن بريطانيا من سد ما عليها من واردات أمريكية .

هذا المثال الذى سقناه شرحاً لما يجرى تحت « نظام متعدد الأطراف » ، فهذه أمريكا تستورد من بعض الدول أقل مما تصدر إليها حسب الاحصائيات للسنوات من ١٩٣٦ — ١٩٣٨ ، كفرنسا ، وألمانيا ، وهولنده ، وكندا ، والمكسيك ، وفنزويلا ، بينما تستورد من دول أخرى أكثر مما تصدر إليها ؛ ولذا يصبح لدى هذه الدول دولارات كثيرة كجزر الهند الهولندية ، والصين والبرازيل وكوبا ؛ هذا علاوة على الملايو البريطانية السابق ذكرها .

والمعاملات التجارية التى ذكرناها هنا هى أمثلة حقيقية « للتجارة المتعددة الأطراف » .

ولا ريب أن النظام المتعدد الأطراف له فوائد عظيمة ، بينما يقرب النظام الثنائى من المقايضة ، ويمكن العمل به إلا أنه نظام بدائى فى طبيعته . والأول يقوم على أساس وجود عملات تعتبر وسيلة المبادلات ، وحينئذ يمكن تحويل بعضها إلى بعض وهناك أساس لها . وقد كان الذهب فى الماضى أساس التعامل الدولى . وجاء فى تقرير الخزانة البريطانية الذى أصدرته الحكومة فى أبريل سنة ١٩٤٣ وكذا فى مقترحات الولايات المتحدة فى نفس التاريخ ، أن كلا من الدولتين ترغب فى إعادة تنظيم التجارة الدولية على أساس نقد دولى أطلق عليه الانجليز «Bancor »

والأمريكان « Unitas » ثم جاءت مقترحات كندا ، وظهرت أخيراً مقترحات خبراء الأمم المتحدة بإنشاء صندوق النقد الدولى Joint Statement By Experts on the Establishment of an International Fund .

وكل هذه المقترحات السابقة ، ترمى إلى غرض أساسى وهو تزويد « التجارة الدولية المتعددة الأطراف » بالوسائل التى تقضى على التمييز فى المعاملات الدولية ، فتكون كل الدول على قدم المساواة فى المعاملة . وفيما يلى أغراض الصندوق الدولى (مؤتمر برتون وودز)[1] .

(١) تشجيع التعاون النقدى الدولى عن طريق إيجاد هيئة دائمة تهيئ الوسائل اللازمة للتشاور والتآزر فى بذل الجهود لحل مشاكل النقد الدولية .

(٢) تيسير التوسع والنمو المتوازن فى التجارة الدولية ، وليساهم ذلك فى تحسين حالة اليد العاملة ورفع مستوى الدخل الحقيقى بصفة مستمرة ، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء ، على أن تكون هذه كلها أهدافاً أساسية للسياسة الاقتصادية .

(٣) العمل على تحقيق الاستقرار فى أسعار مبادلة النقد ، والمحافظة على نظم مبادلة النقد السليمة المتفق عليها بين الأعضاء ، وتجنب التنافس فى تخفيض قيم العملات .

(٤) المساعدة على وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالمعاملات العادية التى تتم بين الأعضاء والعمل على التخلص من القيود المفروضة على مبادلة النقد التى تعرقل تجارة العالم .

(٥) توفير الثقة بين الأعضاء بجعل موارد الصندوق فى متناولهم ، وذلك مع

---

(١) راجع Full Employment للسير بفردج صفحة ٢١٧ وتقريرى اللجنة المالية بمجلسى الشيوخ والنواب .

اتخاذ التحفظات المناسبة ؛ فتهيأ بذلك لهم وسائل لتصحيح تقلبات ميزان المدفوعات بدون الالتجاء إلى تدابير قد تقضى على حالة الرخاء الأهلى أو الدولى .

(٦) وتمشياً مع ما تقدم ، تقصير أمد الفترات التى تختل فيها موازين المدفوعات الدولية للأعضاء والحد من درجة اختلال التوازن بينها .

ويرمى هذا الصندوق إلى تحقيق الاستقرار فى أسعار مبادلة النقد والمحافظة على نظمها السليمة ، وتجنب التنافس فى تخفيض قيم العملات ، كما يرمى إلى تحقيق ضرب من الثقة والتعاون فى التجارة الخارجية . وذلك لأنه يخضعها لهيئة دولية تزن الأمور بميزانها الصحيح وتتعاون على حل مشاكل النقد الدولية ، ويضع تحت تصرفها رأس مال مشتركا يمكن أن يلجأ إليه كل عضو إن دعت إليه الحاجة ، وفى هذا ما يحول دون الأزمات النقدية أو يقصر مداها على الأقل ، وما يساعد على النمو المتوازن فى التجارة الدولية ، فيساهم فى تحسين حالة اليد العاملة ، ورفع مستوى الدخل الحقيقى بصفة مستمرة وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء .

فكل عضو له أن يشترى من الصندوق عملة عضو آخر ثبتت حاجته إليها للقيام بمدفوعات عجز عنها ميزانه التجارى ، إلا إذا كانت نادرة ، وحينذاك توزع على الأعضاء الطالبين توزيعاً عادلاً بنسبة حاجة كل منهم إليها . وله أن يحول أرصدته الموجودة فى الخارج إلى عملة أخرى ، بشرط أن تكون هذه الأرصدة قد حصل عليها حديثاً نتيجة لعمليات عادية ، وفى هذا القيد ما يخرج الأرصدة التى نشأت عن الحرب الحالية كالأرصدة الاسترلينية وديون الإعارة والتأجير ، فليست هذه قابلة للتحويل إلى عملة أخرى نادرة أو غير نادرة عن طريق صندوق النقد الدولى ، بل لابد فيها من اتفاق خاص بين الدول ذات الشأن.

وهذه هى النقطة التى شاء مندوب مصر فى مؤتمر النقد الدولى معالجتها محاولين الوصول إلى قرار من المؤتمر يقضى بتسهيل تسوية الأرصدة الدائنة التى تجمعت خلال الحرب فى نطاق المعاملات المتعددة ، أى عن طريق الصندوق الدولى .

وقد أيدهم فى ذلك الوفدان العراقى والإيرانى ، إلا أنه قرر رفض الاقتراح . ثم أثار مندوب الهند الموضوع مرة أخرى ولكنه لم يوفق أيضاً فى طلبه .

ويتكون مال هذا الصندوق من اشتراكات يدفع حد أدنى منها ذهباً ، والباقى بعملة الصندوق ، ومن هذه الاشتراكات يتكون رأس مال الصندوق ، على أن يكون مقره الرئيسى أراضى العضو صاحب الحصة الكبرى ، وعلى أن تشرف على تنظيمه وإدارته هيئة مكونة من مجلس محافظين ولجنة تنفيذية ، ومدير عام وهيئة موظفين . فأما مجلس المحافظين فيتألف من محافظ ونائب محافظ يعينهما كل عضو بالطريقة التى يراها ، ولهذا المجلس كافة السلطات المخولة للصندوق . وأما اللجنة التنفيذية فلا يقل عددها عن اثنى عشر مديراً ، منهم خمسة يعينهم الخمسة الأعضاء المالكين لأكبر الحصص ، واثنان تنتخبهما الجمهوريات الأمريكية غير المخول لها تعيين المديرين ، وخمسة ينتخبهم الأعضاء الآخرون من غير الجمهوريات الأمريكية ؛ وعلى اللجنة التنفيذية إدارة الصندوق ومباشرة كل السلطات التى يفوضها مجلس المحافظين فى مباشرتها . وتنتخب اللجنة التنفيذية مديراً عاماً يشرف على موظفى الصندوق ويباشر شؤونه العادية تحت إشراف اللجنة التنفيذية .

وقد اشترك فى هذا المؤتمر فعلا أربع وأربعون دولة وقعت على الاتفاق الابتدائى بالإجماع ، وساهمت كل واحدة منها بحصه معينة ، وقد بلغت جملة ما ساهمت به ٨ر٨٠٠ مليون دولار . وكانت الحصص الكبرى للدول الخمس الآتية على الترتيب :

الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكه المتحدة ، اتحاد الجمهوريات السوفيتية الصين ، فرنسا ، وتبلغ جملة حصصها ٦ر٢٥٠ مليوناً من الدولات وهى الأعضاء الدائمة فى لجنة الصندوق التنفيذية .

ولهذا الصندوق شخصية قانونية كاملة تمكنه من التعاقد ، وتملك الأموال الثابتة والمنقولة والتصرف فيها والقيام بالإجراءات القانونية ، وله حصانة قضائية تحميه من أى دعوى أو حجز على أملاكه وأمواله أينما وجدت ، وحصانة مالية تعفيه من جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة . و إليك أيضاً أغراض البنك الدولى للانشاء والتعمير .

أغراض البنك الدولى للانشاء والتعمير :

بينما يرمى صندوق النقد الدولى إلى استقرار العملة فى محيط التجارة العالمية ، ويختص بمساعدة أعضائه بحاجياتهم قصيرة الأجل من العملة الأجنبية ، نرى أن « بنك الإنشاء والتعمير » يرمى إلى تحقيق الأغراض الآتية :

(١) المساعدة على إنشاء وتعمير أراضى الأعضاء ، عن طريق تسهيل استثمار رءوس الأموال فى الأغراض الإنشائية ، بما فى ذلك إعادة الحياة الاقتصادية التى حطمتها أو عطلتها الحرب ؛ و إعادة تحويل النشاط الاقتصادى إلى حاجات السلم ، وتشجيع استغلال الموارد الإنتاجية فى البلاد التى لم تستغل على الوجه الأكمل .

(٢) تشجيع الاستثمار الخارجى الذى تقوم به الهيئات الخاصة ، عن طريق ضمان القروض والاستثمارات الأخرى التى يقوم بها المستثمرون العاديون والمساهمة فيها ، وفى حالة عدم التمكن من الحصول على رءوس الأموال الخاصة بشروط معقولة لإكمال الاستثمار الخاص ، عن طريق تمويل الأغراض الإنتاجية من رأس ماله وأمواله الخاصة ومن موارده الأخرى .

(٣) ترويج النمو المتوازن البعيد المدى للتجارة الخارجية ، والمحافظة على توازن موازين المدفوعات بتشجيع الاستثمار الدولى الخاص ، بتحسين موارد الأعضاء الإنتاجية ، فيساهم بذلك فى رفع القوة الإنتاجية ومستوى معيشة وظروف العمل فى أراضى الأعضاء .

(٤) تنظيم القروض المقدمة أو المضمونة منه والقروض الدولية المعقودة بطرائق أخرى ، بحيث تفضل المشاريع الأكثر فائدة والتى تكون الحاجة إليها أسرع سواء كانت كبيرة أم صغيرة .

(٥) إدارة عملياته مع أخذ أثر الاستثمار الدولى فى الحياة التجارية فى أراضى الأعضاء فى الاعتبار . والمساعدة على الانتقال بسهولة فى الفترة التى تلى الحرب مباشرة من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم .

ويجب أن يكون جميع أعضاء البنك أعضاء فى هيئة صندوق النقد الدولى ، والغرض من هذا التحفظ ، هو تقليل عنصر المخاطرة فى سعر الصرف بالنسبة للأموال المستثمرة بمعرفة البنك أو عن طريقه ، ويترتب على الانسحاب من هيئة الصندوق الانسحاب أيضاً من البنك بعد مضى ثلاثة أشهر إذا لم يقرر البنك غير ذلك بأغلبية ثلاثة أرباع مجموع الأصوات .

ويبلغ رأس مال البنك المرخص به ١٠ ملايين دولار أمريكى يقسم إلى ١٠٠ ألف سهم قيمة كل سهم ١٠٠ ألف دولار يحتفظ لأعضاء هيئة صندوق النقد الدولى بـ ٩١٫٠٠٠ سهم بمبلغ ٩٫١ ملايين دولار والباقى للأعضاء الجدد .

نشاط البنك :

يجوز للبنك أن يقدم أو يسهل القروض بإحدى الوسائل الثلاث الآتية :

أولاً — للبنك أن يقدم القروض من أمواله الخاصة .

ثانياً — للبنك أن يقدم القروض من أموال يجمعها فى سوق العضو أو من أموال يقترضها .

ثالثاً — للبنك أن يضمن كلاً أو جزءاً من القروض التى يقدمها المستثمرون العاديون بواسطة طرق الاستثمار العادية .

السياسة الاقتصادية الدولية المثلى وأهدافها :

ليس الغرض من السياسة المثلى أن تنهج جميع الدول سياسة اقتصادية قومية واحدة تطبق عليها بلا تمييز ، إنما المقصود أن تكون التجارة سهلة لا تقوم فى سبيلها صعوبات ، والدول تختلف من حيث النظم السياسية والاقتصادية . فهناك دول اشتراكية ، وأخرى رأسمالية ، والبعض ديمقراطية ، وأخرى دكتاتورية كذلك . ثم هناك دول تعتنق حرية التجارة أو تميل إلى الحماية المخففة ، بينما تميل دول أخرى إلى الحماية الجمركية العالية . إنما السياسة المثلى التى نقصدها هنا ، هى تلك السياسة الاقتصادية المستقرة ، البعيدة عن التغييرات الفجائية ، والتى لا تضع العراقيل فى سبيل التجارة الدولية ، أو بعبارة أخرى هى سياسة قوامها مراعاة حسن الجوار قدر المستطاع .

والتجارة المتعددة الأطراف إذا قامت على أساس قاعدة الذهب أو على أساس عملة دولية ، كما يقترح الإخصائيون يمكن أن تتحقق إذا توافرت لدينا شروط ثلاثة :

أولا — يجب أن تعمل كل دولة على تحقيق العمالة الكاملة فى حدودها ، ويجب ألا تعتمد للوصول إلى هذه الغاية على زيادة صادراتها ، وتعتبرها الوسيلة الوحيدة المؤدية إلى هذا الهدف .

ثانياً — يجب أن تعمل الدول المشتركة فى هذا النظام على موازنة ميزان المدفوعات ، فإذا ما زادت صادراتها من البضائع والخدمات ، وجب عليها أن تقدم قيمة تلك الزيادة كسلفيات طويلة الأجل بقصد تمكين باقى الدول من دفع قيمة هذه الصادرات ، بشرط ألا يفقد الصندوق الذهب والاحتياطات اللازمة للسيولة الدولية International liquidity .

ثالثاً — أن تعمل الدول المشتركة على إيجاد حالة من الاستقرار فى سياستها الاقتصادية ، وهذا معناه استقرار النظم الجمركية وثبات سعر الصرف الخارجى ، ويجب ألا تحاول الدولة إجراء تغييرات اقتصادية هامة تمس هذه السياسات إلا بعد استشارة الدول الأخرى .

شروط التجارة المتعددة الأطراف

الشرط الأول — العمالة الكاملة فى الداخل :

هذا الشرط سبقت الإشارة إليه . وهو أن أهمية التجارة الدولية تختلف بالنسبة لدولة تتمتع بالعمالة الكاملة عنها بالنسبة لدولة تتفشى فيها البطالة لعدم وجود طلب فعال فيها ، ولن يكون التعاون الدولى مثمراً ومستقراً و بعيداً عن كل خوف ، ما لم يأت الوقت الذى تعتقد فيه كل دولة ، أن التجارة الدولية وسيلة لتبادل المنافع .

واشتراط العمالة الكاملة لا يرتكز على اعتبارات عامة ، ولكنه ينتج عن تحليل لحالة التجارة المتعددة الأطراف والتى لارقيب عليها ، والتى كثيراً ما تنتهى بكساد حاد فى إحدى الدول المشتركة فيه . وتحليلنا يستند على مشاهدات من التاريخ الحديث ، أو بعبارة أخرى إلى الحقبة التى سبقت الحرب العالمية الثانية ، ونقصد بها الفترة التى أعقبت عام ١٩٢٩ ومابعدها ، وفيما يلى ما حدث نقلاً عن تقرير أمريكى نشرته حكومة الولايات المتحدة .

فالكساد الذى بدأ فى الولايات المتحدة بهبوط أسعار الأوراق المالية عام ١٩٢٩ أدى إلى نقص الإنتاج الصناعى فيها إلى أكثر من النصف . أما بالنسبة إلى باقى دول العالم ، فقد ترتب عليه نقص الواردات الأمريكية ، كما أدى إلى وقف عمليات الإقراض للخارج .

استوردت أمريكا فى بحر تلك السنة بضائع وأقرضت أموالا ، بلغت قيمتها ٧٤٠٠ مليون دولار ، وهو المقدار الذى يمكن الدول الأخرى من الحصول على ما يعادله من البضائع الأمريكية . فلما حل الكساد نقص ذلك الرقم إلى ٢٤٠٠ مليون دولاد ، و بلغ مقدارما كان يجب أن تدفعه الدول الأخرى لأمريكا كفوائد

٩٠٠ مليون دولار ، فكأن المبلغ الذى كان تحت تصرف الدول لشراء صادرات أمريكا قد هبط فعلا من ٦٥٠٠ مليون دولار إلى ١٥٠٠ مليون دولار أى بنسبة ٧٧٪ ؛ وفيما يلى تقرير لمصلحة التجارة الأمريكية فى هذا الشأن :

إن النقص فى مقدار الدولارات المعروضة الذى نتج عن هبوط وارداتنا ، ووقف النشاط فى حركة تثمير الأموال فى الخارج ، أدى إلى حالة عدم توازن يجب العمل على إعادتها إلى ما كانت عليه . كما أن الهبوط الفجائى فى المعروض من الدولارات خلال ثلاث السنوات ١٩٢٩ — ١٩٣٢ بما يقرب من ٥ مليارات دولار استلزم إجراء تغييرات فى تثمير الدولار فى الخارج ، وفى الطرق الاقتصادية التى تسبب الطلب عليه .

ولو أن كثيراً من الدول المنتجة الرئيسية ، ومنها استراليا والأرجنتين ، قد تركت قاعدة الذهب بسرعة ، ولكنها عملت ذلك بعد تردد وتحت تأثير الحوادث التى حدثت فى كثير من الدول ، وكان سعيها بقصد الدفاع عن مركز عملتها وسعرها فى الخارج ، الأمر الذى جعل إعادة الطلب الخارجى على منتجاتها يقع عبئه على الاقتصاد القومى .

وليس الغرض من ذلك أن نبين أن العالم ما كان لينتابه الكساد الذى حل به لو لم تكن الولايات المتحدة فى عالم الوجود . فقد لاحظ الناس التقلبات الدورية قبل أن تكون لأمريكا مكانة اقتصادية . و إذا سألنا أنفسنا ماذا كان يحدث لو لم تشترك الولايات المتحدة مع العالم فى هذا النشاط الذى تبدو مظاهره فى كل ميدان لكان الجواب على ذلك متروكا للحدس والتخمين . أما ما حدث فعلا فإنه يرجع إلى نظامها الاقتصادى الذى تمخض عنه الكساد الكبير ، حين كاد المعروض من الدولارات ينعدم وينتهى بخراب الكثير من الدول ، أو بعبارة أدق كان يؤدى إلى قلب الأوضاع والنظم الاقتصادية فى العالم . وسواء اعتقدنا

أنه كان من المحتمل أن يحدث فى كل دولة كساد على حدة أم لا ، إلا أنه من المسلم به أن الدول لابد وأن ترغم على الاشتراك مع أمريكا فى هذا الكساد الذى أصابها . ومن هذا يتبين لنا جلياً كيف أن السياسة المتعددة الأطراف حتما تؤدى إلى ما أدت إليه .

إن مبلغ ٥٠٠ مليون دولار كبير فى حد ذاته ، إلا أنه لا يذكر بالنسبة لإنتاج العالم ودخله عام ١٩٢٩ . مع العلم بأن واردات الولايات المتحدة لا تزيد عن ١٢٪ من مجموع واردات العالم كله . كما أن واردات العالم لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من دخله الكلى . وعلى هذا كيف ننتظر أن يتأثر العالم بنقص هذا المبلغ المذكور . إن الإجابة على ذلك لها أهميتها ، لأنه إذا ماعرفنا كيف يبدأ الكساد وتفرخ جراثيمه ثم ينتشر من دولة إلى أخرى ، أمكننا أن نتعلم ماذا نعمل لمنع انتشاره وتضييق نطاقه على قدر المستطاع .

وجلى أن نقص المعروض من الدولارات بنسبة ٧٧٪ كان من الضرورى أن يسبب نقصاً فى مقدار مشتريات الدول الأخرى من البضائع الأمريكية . والواقع أن الصادرات الأمريكية نقصت إلى ما يقرب من ٧٠٪ (وتفسير ذلك أن كثيراً من المدينين لأمريكا لم يوفوا بتعهداتهم وفضلوا أن يشتروا بما عليهم بضائع أمريكية ، وهكذا نقصت الصادرات إلى ٧٠٪) وهو ما يقرب من رقم الواردات . ولم تمتنع الدول عن شراء البضائع الأمريكية بمحض إرادتها ، ولكنها أرغمت على ذلك ، حيث لم تكن لديها الدولارات الكافية . ولكن ما السبب فى أن تجارة العالم نقصت بنفس النسبة التى نقصت بها تجارة أمريكا ؟ واضح أن نقص المعروض من الدولارات فى الخارج ينتج عنه نقص فى صادرات أمريكا ؛ ولكن كيف أن ذلك يؤثر فى تجارة باقى الدول ؟ كيف نفسر أنه عندما تنقص تجارة أمريكا بنسبة ٧٠٪ تهبط تجارة العالم كله بنسبة ٦٤٪

مع أن تجارة أمريكا لا تزيد على ⅛ تجارة العالم . وللاجابة على ذلك يجب أن ندرس بإمعان كيف يترتب جهاز التجارة الدولية المتعددة الأطراف . فلو تيسر تحويل عملات الدول بعضها إلى بعض، ما كان ليظهر النقص فى الدولارات مثلا ، ولكنه كان يظهر كنقص فى التجارة الدولية أو فى احتياطيات الذهب . فإذا كانت المعاملات الدولية تجرى على قدم المساواة ، فإن كل دولة لا تقابل النقص فيما لديها من الدولارات بتخفيض الوارد من أمريكا فحسب ، ولكنها تخفض مشترياتها أيضاً من جميع الدول على السواء . فإذا انخفض مقدار الدولارات التى لأمريكا على الأرجنتين بنسبة ١٠٪ فقد يكون معناه انخفاض واردات أمريكا ١٠٪ ، ولكن ⅛ هذا النقص فى البضائع كان يمكن أن تستورده من دول أخرى ، ولكن هذه الدول قد تقاسى من نقص صادراتها ، وعندئذ تلجأ إلى تخفيض وارداتها أيضاً .

هذا موجز لما يحدث من المعاملات فى ظل « النظام المتعدد الأطراف » ، وكيف يتأثر إذا وقع أحد هذه الأطراف فى أزمة شديدة ، فهذا يسبب انكماشاً لولبياً ، وهنا نتساءل : ألا يمكن ملافاته ؟ يوجد علاجان لذلك :

أولهما — اتباع سياسة هدفها التمييز ، بتقييد بعض الواردات ، فإذا أصاب الولايات المتحدة كساد ؛ فإن الدول الأخرى بدل أن تستمر فى معاملاتها كما هو الحال مع باقى الدول ، تسير فى معاملاتها على قدر ما تسمح به دولاراتها، وباستثنائها تظل معاملات الدول مع بعضها البعض كما كانت ، فكأنها والحالة هذه قد عملت على تجنب الكساد .

وقد يقال دفاعاً عن سياسة التمييز هذه ، إنه ولو أنها تعتبر عملا عدائياً بالنسبة للدولة التى هى فى كساد ، إلا أن هذا لن يؤدى إلى ما هو أسوأ ، فقد حدث فى عام ١٩٣٠ أن تحددت مشتريات العالم من الولايات المتحدة بمقدار المعروض من

الدولارات . وهنا نتساءل : هل يحدث تخفيض المشتريات بطريق مباشر مع الولايات المتحدة ، أم يحدث ذلك بطريق غير مباشر بتخفيض مشتريات الدول وتجارتها الخارجية ؟

فإذا حل الكساد بدولة ، وعملت الدول الأخرى على تخفيض مشترياتها منها ، فإن هذا ينتهى بعزل الكساد وتجنبه ، و إلى تحسين مراكزها دون أن تسىء إلى الدولة المعزولة ، وهذا العزل الجزئى قد يؤدى إلى استمرار التجارة المتعددة الأطراف بين الدول فى حالة طبيعية .

ولكن هذه الطريقة فى معالجة الكساد الحاد تجعل الركون إليها أمراً نظرياً لا عملياً للأسباب الآتية :

أولاً — لأنها تعالج انتشارها دون أن تهتم بمعالجة نتائجها المباشرة ، إذ الدول التى تصدر كثيراً لأمريكا ، سوف تتأثر كثيراً من هذه الطريقة ، كالملايو البريطانية ، وجزر الهند الهولندية التى سوف تفقد بذلك أسواقها لتجارة المطاط ولن تفيدها زيادة الصادر من أمريكا إليها .

ثانياً — النقص الفجائى العنيف فى الوارد من أمريكا لا يعتبر سياسة سليمة لدولة كبريطانيا التى تستورد من أمريكا بضائع كثيرة لازمة لصناعاتها . لا شك أنه فى إمكان بريطانيا أن تستورد هذه البضائع من دول أخرى بعد مدة ، ولكن هذا لا يتيسر فى الأمد القصير .

ثالثاً — إن اتباع سياسة التميز ضد الدول التى يصيبها الكساد بقصد عزلها يتوقف لحد ما على قيام دول العالم بعمل مشترك .

والوسيلة الثانية الفعالة للتخفيف من حدة الكساد هى القروض الدولية ، فإذا أصاب الكساد دولة ما ، وعملت على تقييد وارداتها ، فلا تشترى من الدول الأخرى ، عندئذ وجب أن تقدم الدولة نقدها المتوافر لديها قروضاً خارجية ،

وبهذه الطريقة تتغلب الدول على الصعوبات التى تواجهها بسبب عدم قدرتها الحصول على ماتحتاجه من السلع ، فكأنها والحالة هذه تشترى سلعاً على الحساب طالما أن الدولة المصابة بالكساد لا ترغب فى شراء بضائعها مطلقاً . ولكن اتباع وسيلة الإقراض لا يمكن التغلب بها على الطلب المتناقص فى الدولة التى انتشر فيها الكساد ، ونتجت عنه البطالة بين منتجى الصادرات . فإقراض أمريكا للملايا البريطانية لن يفيدالأخيرة ، لأن لديها من الدولارات كمية كبيرة ، لكنه يفيد بريطانيا فيخفف من حدة الكساد ويمكنها من استيراد الخامات التى هى فى حاجة إليها ، غير أنه لا يعوضها شيئاً مما فقدته من الصادرات . لا ريب أنه قد يؤدى هذا الإجراء إلى تحسين حالة الإنتاج فى الداخل ، فتعوض بذلك شيئاً مما فقدته فى الخارج ، ولكن هذا لن يقضى على البطالة ما لم تتعادل كفة الأعمال المحلية مع مقدار مافقدته فى الخارج . ومع ذلك فمن الصعب أن تغيرالدولة أوضاع وأساليب الصناعة بين عشية وضحاها . على أن فائدة الإقراض الدولى عظيمة فى التجارة المتعددة الأطراف ، إلا أن الدولة لن تستطيع تجنب أخطار البطالة إذا حدث كساد فى دولة أخرى لها علاقة اقتصادية معها .

وهذه المسألة لا تخرج عن كونها مسألة كمية قبل كل شىء ، فإذا كانت حالة هذا الكساد بسيطة ، أو حالة كساد محلى يقتصر مداه على دولة صغيرة ، حيث يمكن حصره وتركيزه فى نطاق معين ، فتعود التجارة المتعددة الأطراف سيرتها الأولى . ويترتب على التوسع فى الإنتاج المحلى ألا تظهر البطالة فى باقى الدول الأخرى . أما إذا كان الكساد واسع النطاق فلا ينتظر له علاج فى ظل نظام التجارة المتعددة الأطراف .

ولضمان استمرار التجارة المتعددة الأطراف ، يجب على الدول المساهمة فيها ، أن تعمل على تحقيق وضمان العمالة الكاملة قدر المستطاع . فقد فسرنا الشرط

الأول لتحقيق العمالة الكاملة ضارب بين المثل بالولايات المتحدة ودولارها ، لما كان لها من أهمية فى الكساد الذى حدث عام ١٩٣٠ . ولكن هذه الفكرة لايمكن تطبيقها إلا بصفة عامة ، إذ الدول التى تساهم فى التجارة المتعددة الأطراف ، يتعرض كل منها لما تتعرض له الأخرى ، من موجات الرخاء والكساد . والكساد وباء سرعان مايمتد أثره إلى الدول الأخرى فى وقت واحد ، وفى أوقات متقاربة ، ولهذا يجب على كل دولة أن تعمل جاهدة فى سبيل اتخاذ الاحتياط الكافى لتجنبه بتوفير العمل لبنيها داخل حدودها ، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً ، ولن يتم ذلك إلا إذا سادت روح التعاون بين الدول ، وعملت كل واحدة منها على إيجاد أسواق مستقرة ، وضمنت تصريف منتجات زميلاتها فى حدودها ، وعندئذ فقط تسير التجارة سيرها الطبيعى وللصالح العام .

والخلاصة أن الدولة التى تهدف لتحقيق سياسة العمالة الكاملة ، يجب ألا تعنى بالسياسات الاقتصادية الخارجية عند وضع خطط التجارة الدولية فحسب ، بل تهتم أيضاً بسياسات الدول الداخلية التى تتعامل معها ، ثم تأخذ فى الحسبان ما إذا كانت هذه السياسات تؤدى فى النهاية إلى عمالة كاملة مستقرة أم لا .

والتجارة الدولية يمكن أن تدعم وتنظم ، إذا ما سارت الدول الكبرى فى سياستها الاقتصادية نحو تحقيق سياسة العمالة الكاملة . فإذا انحرفت دولة كبرى عن هذا الهدف ، وجب على الدول الأخرى أن تكيف سياساتها بما يتفق وتلك السياسة .

الشرط الثانى — توازن المدفوعات :

والشرط الثانى « للنظام المتعدد الأطراف » هو أن تتعهد الدول المشتركة فيه ، بموازنة حسابها مع باقى الدول . وهذا شرط تجب مراعاته وتطبيقه حتى بفرض أن جميع الدول تتمتع بالعمالة الكاملة ، وينطبق هذا بصفة خاصة على

الدول التى ترغب فى جعل صادراتها أكبر من وارداتها ، بأن تبيع أكثر مما تشترى . بل إن هناك بعض الدول ترمى سياساتها إلى زيادة صادراتها عن وارداتها كثيراً ، بينما البعض الآخر يرمى إلى زيادة الواردات عن الصادرات مع افتراض وجود عمالة كاملة . فإذا كانت الدولة على درجة عظيمة من التقدم الصناعى ولديها مدخرات كبيرة وصادراتها عظيمة ، بينما هناك دولة أخرى فى طريقها تكافح لتصل إلى مرتبة عالية فى الصناعة ، فإن استمرار زيادة الصادرات من الأولى إلى الثانية أمر مرغوب فيه ، لأنه يؤدى حتما إلى ارتفاع مستوى المعيشة فى كليهما . ولكن يجب على الدول التى تكثر صادراتها أن تكون على استعداد دائم لتقديم القروض الطويلة الأجل بما يعادل زيادة صادراتها ، وإلا فإن الأموال التى سوف تفيض فيها سوف لا تجد سبيلا لاستثمارها ، وهذا ما حدث فعلا بعد الحرب العالمية الأولى بالنسبة للذهب ، وما ينتظر من المقترحات الجديدة الأمريكية والإنجليزية من اتحاد « البانكور » أو « اليونيتاس » فتصبح عملة الدولة المصدرة نادرة ، وعندئذ تلجأ الدول إلى إبرام الاتفاقات الثنائية . ولهذا فالإقراض الدولى يطابق الشرط الأول للتجارة المتعددة الأطراف بطريقة غير مباشرة ، ولكنه أساس لضمان الشرط الثانى .

ولضمان تنفيذ وتسهيل الإقراض لأجل طويل تقدمه الدول التى تزيد صادراتها ، يجب أن تقوم هيئة دولية مزودة بالقوة الكافية . فقد برهنت التجارب خلال الحرب العالمية الثانية أن الإقراض يجب ألا يترك لمشيئة الأفراد . ولم تتفاقم أزمة عام ١٩٣٠ إلا بسبب إحجام المستثمرين عن إقراض الأموال للخارج ، حين كان المصدرون يعملون على زيادة صادراتهم حتى فاقت الواردات . فإذا لم تكن الزيادة فى الصادرات مصحوبة بقروض لآجال طويلة ، فإن الدول التى تتسلم الصادرات تجد نفسها فى حالة من (عدم السيولة) Forced to illiquidity وعندئذ تجد لزاما عليها أن تلجأ إلى وسيلة تقييد الواردات .

وقد جاء فى تقرير الخزانة البريطانية « أنه يجب أن يحل التوسع فى التجارة الدولية محل الانكماش » . لذلك لا يكفى خلق عملة دولية فحسب ، بل يجب ابتكار نظام يسهل ويجعل الإقراض الطويل الأجل ، يعتمد عليه لبقاء التوازن المستمر .

سياسة التوسع بدلا من سياسة الانكماش :

نقصد بذلك أنه طالما توجد حاجات للبشر لا يحصلون على كفايتهم منها ، فإن التغلب على هذه المشكلة لا يكون بتقييد المعروض منها ، ولكن بزيادة الطلب ، أو بعبارة أخرى بتزويد تلك الحاجات بالقوة الشرائية اللازمة لها ، لكى يزيد الطلب فيصبح فعالا ، وهذا هو الدعامة الكبرى التى تقوم عليها سياسة العمالة الكاملة من الناحيتين القومية والدولية . فهى تستدعى فى كل منهما عملا إيجابياً يجعل المستهلكين يشترون ما شاءوا بما لديهم من نقود . ففى الميدان القومى تقوم كل دولة بعمل إيجابى ، لكى تحمى بعض صناعاتها لتسير فى طريق النمو والازدهار .

أما فى الميدان الدولى ، فهناك عمل إيجابى أيضاً ، ولكنه من غير شك يحتاج لسلطة دولية قوية . والدولة التى تصاب بحالة « جمود illiquid » بسبب كثرة الصادرات إليها من دول أخرى ، تسعى جاهدة لتقليل الوارد منها ، وهى بذلك تقلل من صادرات الدول الأخرى ، لهذا يجب أن يكون العلاج دولياً .

والاقتراحات الكثيرة الخاصة بالنقد الدولى التى يراد بها التوسع لخلق وتوزيع قوة شرائية دولية يستفيد منها العالم ، لايقتصر أمرها على عمليات حسابية ورصدها فى الدفاتر ، وإنما الغرض منها تيسير التبادل العالمى[1] .

---

(١) جاء فى تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون الخاص بانضمام مصر إلى اتفاق المؤتمر المالى الموقع عليه « بيرتون وودز » فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٤٤ :

مما سبق بيانه يتضح لنا أنه لاستمرار التوازن على أساس التوسع دون حدوث أى انكماش ، يجب أن يصحب نظام النقد الدولى ، نظام الاقتراض الدولى على غرار ما جاء فى تقرير « معهد جامعة اكسفورد الاحصائى » :

« إنه إذا استطعنا جعل الإقراض الدولى الطويل الأجل مستقلا تماما ، فلا يحتاج لتنفيذه إلى مصادقة الدول التى تزيد صادراتها ؛ فلا ريب أن المشكلة الدولية تكون قد حلت على الوجه المرضى » .

والواقع أن التوسع واستمرار اطراده فى التجارة الدولية يحتاج لاستقراره وتدعيمه ، إلى وجود هيئة دولية ذات قوة تنفيذية ، ولا تكفى له سلطة قومية .

تقلب الحرب والأزمات المالية ، فيما تقلب ، ما ألف من أوضاع التجارة الخارجية ونظام النقد والدفع ، فيختل الميزان التجارى والحسابى ، ويتضخم النقد ويفقد قيمته فى الأسواق الخارجية ويتعذر الدفع : ومتى اضطرب نظام النقد فى بلد اضطربت تجارته الخارجية ، وشلت حركته الاقتصادية أو توقفت ، وربما تعدى هذا الاضطراب إلى البلاد الأخرى . ولقد أملت علينا الحرب العالمية الأولى فى هذا دروساً لا نزال نذكرها ، فكم من أزمات حدثت ، وعملات تدهورت ، وأخرى خفضت وحدد سعرها أكثر من مرة ، وفى هذا ما يفسح المجال للتلاعب والمضاربات وما يؤدى إلى مفاجآت غير سارة حتى فى البلاد التى لم يتغير نقدها .

لهذا لجأت الدول إلى وسائل شتى من الحماية والرقابة ، كالانفاقات الثنائية ، ونظام الحصص ، ومراقبة الاستيراد ، وإنشاء صناديق للنقد تشرف على التعامل الخارجى ، وكل تلك أمور لا تلائم التجارة الدولية وتعوق سيرها . ولم يفت علماء الاقتصاد والمال أن يفيدوا من هذه التجارب القاسية ، ويبحثوا عن أنجع الوسائل لدرئها . وقد هداهم البحث إلى أن الأزمات السابق ذكرها ، يمكن أن ترد إلى عاملين مهمين : أولهما اضطراب النقد وتقلقله فى كمه وسعره وخضوعه لمشيئة الدول المصدرة التى ترفع قيمته أو تخفضها حينما تريد ، وثانيهما تقييد التجارة الخارجية بقيود كثيراً ما عاقت سيرها ووقفت عقبة فى سبيل الإنتاج .

فاذا أمكن معالجة هاتين الناحيتين يسرنا التبادل العالمى ، وربطنا الأسواق بعضها ببعض ، ونهضنا بالإنتاج فى جملته . وسبيل ذلك أن نتوصل إلى تثبيت النقد على أساس يقره الجميع ، وتشرف عليه هيئة دولية تحول دون التلاعب وإخضاعه للمطامع والأهواء ، وبذا تعود التجارة الخارجية إلى قاعدة شبيهة بقاعدة الذهب فى ثبوتها وانتظامها ، وإن تكن أكثر مرونة وأيسر مراقبة . وفى هذه الهيئة الدولية ما يكفل قسطا من حرية التبادل ويخفف حدة التنافس .

والخلاصة ، يجب أن يزود صندوق النقد الدولى ، بنظام يسهل الإقراض الدولى لكى يساعد على استئناف التجارة العالمية ، فلن تكون عودة التجارة إلى ما كانت عليه تامة ومستقرة ، ما دام للسياسة التجارية التى تتبعها الدول المختلفة أثرها السيء فى العناصر الأساسية التى يقوم عليها الميزان الحسابى .

الشرط الثالث للتجارة المتعددة الأطراف:

يجب أن تتبع الدول المشتركة فيها ، سياسة اقتصادية مستمرة ومستقرة .

والتجارة الدولية ليست مسألة إنفاق وقبض ، أو خلق قوة شرائية فحسب ، ولكنها قبل كل شيء مسألة تتعلق بالإنتاج والاستهلاك وطرق الاستثمار ، وعليها تتوقف سعادة البشر ورفاهيته . ولا ننتظر أن تسود سياسة يطلق عليها مستمرة ومستقرة إذا كانت عرضة لمفاجآت عنيفة من وقت لآخر وغير منتظرة . فالدولة التى وطدت نفسها تقوم بإنتاج سلعة معينة لتشبع طلب دولة أخرى منها ، يجب ألا تفاجأ من جانب الدولة المستوردة بوضع الحواجز الجمركية فى وجهها دون سابق إخطار . والسياسة المتعددة الأطراف لتكون ناجحة ونفعها متبادل ، يتحتم على الدولة المستوردة إخطار الدول المصدرة لها ، قبل أن تشرع فى عمل أى تعديل يؤثر فى سياستها الجمركية . ولا ريب أن هذا العمل ينطبق تماما على كل تغيير يطرأ على أسعار المبادلة ، والإعانات المالية ، وسائر الأساليب الحكومية التى تؤثر فى سير التجارة الدولية .

وهذا الشرط لايقصد منه أنه لكى تشترك الدولة فى منافع التجارة الدولية يجب أن تتنازل طوعا عن حريتها فيما يتعلق بسياستها الاقتصادية ، فقد تكون من الدول التى تفرض رسوما جمركية عالية أو منخفضة . وقد يكون الغرض منها محاباة نوع معين من الإنتاج ، أو قد يكون المقصود منها تحويل دولة إلى غير

ماأعدت له ، أو إدخال الزراعة على بلد صناعى . و إنا لنرجو مخلصين أن تكون الحوافز على اتباع السياسات الجمركية المختلفة ،ليس الغرض منها الاستعداد للحرب أو لتفادى شرورها ، كما أنا نأمل كثيراً أنه بزيادة الطمأنينة ضد البطالة ، وضد الحرب وويلاتها ، أن تزول العقبات التى تعرقل سير التجارة الدولية . والأهم من هذا يجب أن تقوم بين الدول سياسة معقولة ومستمرة ، لأن الجار الذى يخرق حرمة الجوار لا يعد جاراً طيباً ، وليس من الحكمة معاملته قط .

وقد أشار ميثاق المحيط الأطلسى إلى التضامن الدولى ،والاشتراك فى التجارة العالمية بما يفيد هذا [1].

وقد جاء فى حديث فيليب مرى Philip Murrayh رئيس اتحاد النقابات الصناعية وهو ينطق بلسان ٦ر٠٠٠ر٠٠٠ عامل من عمال مصانع الصلب والسيارات والكهرباء وعشرات من الصناعات فى الولايات المتحدة :

---

(١) «أن تتمتع كل الدول ، كبيرها وصغيرها ، المنتصر منها والمهزوم ، بنصيب عادل من تجارة العالم ومواده الأولية .

«التعاون الوثيق بين جميع الدول بغية تحقيق مستوى أحسن للعمال مع التقدم فى الشئون الاقتصادية والأمن الاجتماعى .

«كما يحيا الناس فى كل بقاع الأرض أحراراً لا يشغلهم خوف أو حاجة » .

وقد جاء فى خطاب الرئيس ترومان ، وهو يعرض سياسة الولايات المتحدة الخارجية :

« نعتقد أن جميع الدول المقبولة فى هيئة الأمم المتحدة ، ينبغى أن تكون لها حقوق متساوية فى الاتجار والحصول على ما فى العالم من مواد أولية » .

« نعتقد أنه يجب على الدول ذات السيادة فى نصف الكرة الغربى ، بدون تدخل من جانب الدول الواقعة فى خارج هذا الجزء من العالم، أن تعمل معا على أساس سياسة (الجار الطيب) على حل مشكلاتها المشتركة » .

« نعتقد أن التعاون الاقتصادى الكامل بين جميع الأمم ، كبيرها وصغيرها ، ضرورى للنهوض بأوضاع المعيشة فى أرجاء العالم ، ولتحقيق التحرر من الخوف والعوز والفاقة » .

« نؤمن أن من حق جميع الأمم التمتع بحرية البحار وبالمساهمة فى الملاحة فى الأنهار والمسالك المائية التى تمر فى غير بلد واحد » .

« لقد آن الأوان اليوم أن يقضى القضاء الأخير على الاحتكارات الدولية ، وأن تفسح أسواق العالم للاتجار الحر فى البضائع والسلع التى تنتج فى ظروف عادلة، ومتى رفعت القيود الجمركية أو خفضت ، فإن من الواجب أن يصحب هـــذا الإلغاء تعويض الأمم التى يطلب منها أن تعدل من صناعاتها وزراعاتها من أجل تنسيق التجارة » .

والخلاصـــة أنه يجب الاهتمام بتنمية التعاون الدولى إلى درجة تسمو على الاعتبارات القومية . لأن الاقتناع بالاقتصار على اتخاذ تدابير ذات صبغة قومية ، لايكفى وحده لتحقيق سياسة العمالة الكاملة ، وانتظام سير الإنتاج فى وقت السلم . كما أن مثل هذه الإجراءات لاتأتى بفائدة إذا اتخذت فى الوقت نفسه تدابير دولية غير ملائمة .

ولهذا فإن اتباع سياسة سليمة فى الناحيتين القومية والدولية معاً هو أمر من الأهمية بمكان عظيم ، إذا ما أريد اجتياز فترة الانتقال دون عثار . غير أنه ليس من المستطاع تعيين السياسة التى تصلح أكثر من غيرها بكل بلد ، تعيينا قاطعا ، لأن الظروف الاقتصادية التى تسود البلد الواحد فى بدء الحرب وخلالها ، أو فى نهايتها، أعظم تعقيداً من الأحوال التى تسوده فى زمن السلم ، وعلى ذلك يجب أن تكون التدابير التى تتخذ لإصلاحها أدق وصفاً وأكثر مرونة[1] .

---

(١) League of Nations. The Transion from War to Peace Economy, Report of Delegation of Economic Depression Geneve 1943